مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد: 24، ماي 2020، ص - ص: 647 - 664
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

آثار النمو الحضري على ديناميكية المجال الحضري للمدينة الجزائرية

The Effects of Urban Growth on the Dynamics of the Urban Area of the Algerian City

طالب دكتوراه صلاح الدين خذري[1] أ.د/ إسماعيل بن السعدي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة باتنة1
مخبر الديناميات الاجتماعية في الأوراس
saciourban.salah@gmail.com Bensaadi_prof@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/12/04 تاريخ القبول: 2020/01/26

الملخص:
تعتبر المدينة المجال الجغرافي الذي تتقاطع فيه الأشكال والهياكل العمرانية والفعاليات والأنشطة التي يمارسها السكان، وتفاعل هذه الهياكل مع الفعاليات يشكل في النهاية مجالا حضريا، ولكن يبق هذا المجال الحضري مرهونا بعدة عوامل قد تنعكس سلبا أو إيجابا على سيرورة المدينة في ظل مختلف التغيرات التي تطرأ على المجتمع والعمران بصفة عامة، بالإضافة إلى مشكلات النمو الحضري كالنقل والإسكان والكثافة السكانية والتلوث واللاتجانس والنمو الحضري. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تقديم صورة لواقع العلاقة التي تربط المجال الحضري للمدينة الجزائرية بديناميكية النمو الحضري من حيث التأثيرات التي يمارسها هذا الأخير على مجال المدينة.
الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، المجال الحضري، الديناميكية الحضرية.

Abstract:
The city is the geographical area where shapes, urban structures, events and activities practiced by the population intersect. The interaction of these structures with events ultimately constitutes

[1] - المؤلف المرسل

an urban area. However, this urban area remains confined to several factors, which may negatively or positively reflect on the city's process in the light of the various changes that affect society and urbanization in general from one hand, on the other hand, issues of urban growth, such as transport, housing, population density, pollution, heterogeneity, and urban growth. The current research attempts to investigate the relations that link the urban area of the Algerian city with the dynamic urban growth in terms of the effects that the latter has on the city area. The dynamics of urban growth in terms of the effects of the latter on the city area.

Key words: Urban growth, urban sphere, urban dynamics.

مقدّمة:

إن الحديث عن المدينة يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن ظاهرة النمو الحضري باعتبارها ظاهرة أفرزت العديد من التغيرات والتحولات على جميع المستويات والأصعدة، سواء على مستوى نسق العلاقات الاجتماعية التي تحكم المجتمع وفعالياته داخل المدينة، أو على مستوى شكل المدينة وتركيبتها المجالية، وعنف هذه التحولات والتغيرات يمكننا فهمها من خلال طبيعة التفاعلات اليومية وشكلية المجال الحضري للمدينة، ومن هنا يتبين حجم التأثيرات البالغة التي يمارسها النمو الحضري كظاهرة سوسيو-حضرية تتعلق بحركة السكان على المدينة خاصة على مستوى مجالها الحضري، هذا المجال الذي يعد امتدادا عمرانيا ناتجا بالضرورة عن قوى النمو الحضري .

والعلاقة بين النمو الحضري والمجال في المدينة الجزائرية هي علاقة في الغالب تأخذ مساقات سلبية نظرا للإشكالات التي تطرحها هذه العلاقة، وتظهر الانعكاسات المجالية للنمو الحضري على المدينة الجزائرية بالخصوص في ما يطرحه هذا الأخير من مشكلات اجتماعية واقتصادية التي من أبرزها ظاهرة الأحياء الهاشمية وإشكاليات التخطيط الحضري ومسألة المركزية الحضرية والمشاكل التي تطرحها البيئات الحضرية المستحدثة خاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية

واستخدامات المجال السكني وهذا ما سنحاول معالجته في هذه الورقة البحثية وبناء على ذلك يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي انعكاسات النمو الحضري على المجال الحضري للمدينة الجزائرية؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في متغيراتها، فمتغير المجال الحضري كبناء حضري تفاعلي له عدة تغيرات وتحديات يواجها تجاه المشكلات الحتمية التي تفرزها المدينة وتفاعلات السكان مع البيئة الحضرية ويأتي هنا الآثار التي تلحق على المجالات الحضري في ظل النمو الحضري الهائل ومشاكله البيئية والعمرانية والاجتماعية والثقافية.

أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم المجال الحضري من البعدين السوسيولوجي والعمراني.
- التعرف على واقع المدينة الجزائرية في ظل المخططات العمرانية الراهنة.
- تتبع سيرورة تطور العمران الحضري وتكون المجالات بعد الاستقلال.
- التعرف على بعض الآثار التي تنعكس على حركية المجالات الحضرية.

المبحث الأول: المفاهيم المشكلة لبنية الدراسة

المطلب الأول: مفهوم النمو الحضري:

تعتبر ظاهرة النمو الحضري من الظواهر الجوهرية التي تأثر بشكل كبير على مرفولوجية المدينة وأبعادها الوظيفية، فهي مؤشر نوعي للسلوكيات خاصة السلوكيات غير المنتظمة، كما أنها تضفي على المدينة طابع دينامي بوصفها المدينة نظام يميل نحو الارتباط والاتصال أو بعبارة أدق انتشار ذلك النظام عند وصوله إلى حد أو حافة حرجة نتيجة تأثير القوى الحضرية بأشكالها المختلفة كمدخلات للنظام وبالتالي وكنتيجة لذلك يتمزق النسيج الحضري القائم بحثا عن مناطق الجذب الحضري خارج حدود النسيج كمخرجات للنظام[1]

ويفهم من خلال هذه الديناميكية أن النمو الحضري هو نظام معقد يتحكم فيه بعدين أساسيين هما: التوسع العمراني والتغيرات الوظيفية، فالتوسع العمراني يشير إلى التغيرات على مستوى الفضاء أو المجال الحضري أي الانتقال من مناطق غير

مبنية إلى مناطق حضرية، أما التغيرات الوظيفية فهي تشير إلى التغير الحاصل على مستوى الأنشطة المتمثلة في استخدامات الأرض وعلى هذا الأساس فان عنصر الفعالية إلى جانب عنصر الفضاء (المجال) يشكلان الأساس الذي يقوم عليه النمو الحضري.

والنمو الحضري بهذا المعنى يشير إلى ظاهرة أخرى وهي "الانتشار الحضري" الذي يعني الزحف العمراني الناتج في الأساس عن الهجرة الداخلية - من الأرياف إلى المدن- نتيجة لظروف اقتصادية في الغالب تتحدد في الفقر وعدم توفر مناصب العمل ونقص الخدمات في المناطق الريفية، وكذا الهجرات الخارجية - من خارج البلد- بغرض التنمية، ولا ننسى كذلك الزيادة الطبيعية، وبالتالي يعتبر الزحف العمراني أولى خطوات النمو الحضري، وهناك من ينظر إلى هذا الأخير كونه ظاهرة مرضية تستدعي العلاج والتدخل نظرا إلى المشكلات التي طرحها مثل : البيروقراطية وأشكال التخلف والجريمة ..الخ مثل ما هو حاصل في البلدان النامية، وهناك من ينظر إليه باعتباره ظاهرة طبيعية للمدن واستجابة طبيعية للأنماط الحالية لمختلف القوى الاجتماعية التي تشكله[2].

يتبين من خلال ما تقدم أن النمو الحضري هو ظاهرة تتعلق بأبعاد ومعاني كثيرة بحيث تعتبر حركة السكان وما يتبعها من زيادة سكانية في المناطق الحضرية مقارنة مع نسبة السكان في الأرياف من أهم المؤشرات الإحصائية الدقيقة للنمو الحضري وهو الأمر الذي يجعل من هذا الأخير ظاهرة ديناميكية مستمرة تتعلق بأبعاد المجال الحضري على مستوى الأنماط الشكلية المكانية للمدينة هذا من جهة ومن جهة أخرى تتعلق بأبعاد الفعاليات الداخلية للمدينة على مستوى استخدامات الأرض، أما الطريقة أو المنهاج الذي يتبعه هذا النمو فقد يأخذ اتجاها سلبيا (غير مخطط) كما قد يأخذ اتجاها ايجابيا وهذا مرهون بطبيعة أساليب الحياة الحضرية داخل المدينة .

المطلب الثاني: مفهوم المجال الحضري

يعتبر مفهوم المجال من المفاهيم التي تأخذ أبعادا ودلالات مختلفة ومتعددة وترجع جذور هذا المفهوم وأولى استخداماته إلى عالم الاجتماع "هابرماس" الذي يعني به "مساحة اجتماعية تتيح لأفراد المجتمع النقاش الجماعي الحر غير المقيد، وتكوين رأي عام فيما يتعلق بالمصالح والقضايا المشتركة بينهم، بهدف الوصول على توافق

بشأن المصلحة العامة وكيفية تحقيقها"[3]. وإذا كان المجال بوجه عام حسب رؤية "هابرماس" يأخذ أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وتقنية فانه من الناحية الحضرية يعني " ذلك النطاق الذي يؤثر ويتأثر بالمدينة ويحيط بهيكلها الجغرافي مكونا ما يعرف بإقليم المدينة، وهو يعتبر المدخل العلمي والمنهجي لدراسة المدينة، إذ لا يتم تخطيط مدينة أو تنميتها بعيدا عن ذلك المحيط الجغرافي والإقليم العمراني لها"[4].

ويشير مفهوم المجال الحضري كذلك إلى الامتداد الحضري أو ما يمكن تسميته بـ "التوسع العمراني" الذي يعني حسب تعريف كل من "هربر و كوتمان" ب"الانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعية للمدينة، أي توسع الهيكل الحضري وانتشاره (SPRWL) دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية"، وإذا كان هذا التعريف يشير أكثر إلى الأبعاد الايكولوجية للمجال فإن تعريف الدكتور عبد الرزاق عباس حسين يضيف إلى ذلك البعد البشري "ليشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة وتوسع حجوم تلك المدن من جهة أخرى ولاسيما المدن الكبرى، وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي ومخطط"[5].

ويفهم من كل هذه التعريفات أن المجال الحضري هو امتداد عمراني يتشكل نتيجة النمو الحضري الواقع في المدينة، وهذا الامتداد يتعدى حدود المدينة ليشمل كذلك المساحات المجاورة لها ليصبح المجال الحضري بهذا المعنى "المدينة وما يجاورها ويدخل تحت نفوذها ويشكل معها بيئة عمرانية تتقاسم فيها المدينة الأم والمناطق المجاورة لها نمط الحياة المتحضرة بسبب التفاعلات والتبادلات المختلفة بينها وكذا مع محيطها الطبيعي لتشكل نظاما بيئيا عمرانيا متكاملا ومتوازنا إذا تم فيه مراعاة شروط ومعايير الاستيطان البيئية"[6].

المطلب الثالث: ديناميكية النمو الحضري في الجزائر

إن فهم ديناميكية ظاهرة النمو الحضري في الجزائر يطلب منا ربطها بسياقها التاريخي من خلال تتبع المراحل التاريخية للظاهرة الحضرية، إلى جانب فهم التوزيع المجالي والجغرافي لسكان الجزائر.

التطور التاريخي للظاهرة الحضرية في الجزائر:

تعتبر الظاهرة الحضرية في الجزائر من الظواهر القديمة وهو ما يؤكده قيام الحضارات المتعاقبة وكذا الكثير من الحفريات والشواهد التاريخية بحيث كانت

الجزائر محطة لقيام العديد من الدول والحضارات، والقارئ لتاريخ المجتمع الجزائري على مستوى بنيته وتركيبته يمكنه أن يميز بكل سهولة شكلين أو نمطين من هذه التركيبة: نمط ريفي وآخر حضري وهذا هو حال كل المجتمعات، والمراحل المتعاقبة للنمو الحضري في الجزائر أفرزت بدورها تراكم وتنوع ثقافي يصب في دائرة أحداث التغير في أنماط الحياة الحضرية[7]. وبدون الغوص في الجذور التاريخية للظاهرة الحضرية بحكم أن تاريخ الجزائر طويل حافل بالعديد من المراحل التاريخية التي لا يكفي المقام لذكرها جميعا الأمر الذي يجعلنا نكتفي بالنظر إلى المراحل التاريخية القريبة التي يمكن أن نحددها في الفترة الكولونيالية (الاستعمار الفرنسي) كونها الفترة الأهم في تاريخ الجزائر وكيف تطورت الظاهرة الحضرية فيما بعد الفترة الاستعمارية.

حينما احتلت فرنسا الجزائر أول ما قامت به هو فرنسة الأرض الجزائرية ذلك من خلال إصدار بعض القوانين أبرزها قرار المشيخي (senatus consult) المؤرخ في 22 أفريل 1863 إلى جانب قانون vernier في 26 جويلية 1873، وغيرها من القوانين الجائرة التي دفعت بالسكان إلى ترك أراضيهم والاتجاه نحو المدن فحسب الإحصائيات قد تم سلب نحو حوالي **3** ملايين هكتار من الأراضي الزراعية وتم تسليمها إلى الأوروبيين، كما قد تم الاستيلاء على حوالي 3.5 مليون هكتار من الغابات وجعلها كملكية خاصة للدولة[8]. وتعتبر مرحلة (1954-1962) من أكثر المراحل في الفترة الاستعمارية التي شهدت زيادة كبيرة لسكان الحضر - مرحلة الثورة التحريرية- وتعود أسباب هذه الزيادة إلى المنهج الذي اعتمدته الإدارة الفرنسية المتمثل في سياسة التجمع وخلق المناطق المحرمة في الجبال مما دفع بأغلب السكان إلى هجرة الأرياف والجبال والتوجه نحو المدن، وقد تضاعفت الزيادة في نسبة سكان الحضر بعد الاستقلال مباشرة في الفترة الممتدة ما بين (1962-1966) بحيث تميزت هذه الفترة بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوروبيين فحسب الإحصائيات فان نسبة سكان الحضر انتقلت من 320000 نسمة إلى 1620000 في فترة مابين (1954-1966)[9].

أما في الفترة الممتدة بين (1966-1977) فقد عرف النمو الحضري تطورا ملحوظا فقد وصل عدد سكان المدن في هذه الفترة إلى 6686785 نسمة وتعود الأسباب إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية آنذاك التي تتحدد في التركيز على عمليات التصنيع مما أدى إلى هجرات غير مسبوقة من الأرياف نحو

المدن بحثا عن العمل، وأهم ما ميز هذه الفترة هو النمو العمراني الذي لم يراعى فيه معايير البناء والتعمير (التوسع العمراني العشوائي) وهو ما يمكن تفسيره بالسياسة المتبعة خلال هذه الفترة التي ركزت على الجوانب الاقتصادية وأهملت الجوانب العمرانية والمعمارية[10].

كما قد "عرفت فترة ما بين (1977-1987) تتابع زيادة سكان الحضر بشكل أقل من العشرية التي سبقتها أي بنسبة زيادة عامة قدرت بـ: 71% ومعدل زيادة سنوية قدر بـ: 5.5%"، أما المرحلة التي تلتها مابين: (1987-1998) سجلت فيها نمو أكبر من المراحل السابقة بحيث بلغت نسبة التحضر 58.3% بنسبة زيادة قدرت بـ: 9.3%[11] أهم ما ميز هذه الفترة هو التوسع العمراني العشوائي سواء على الأطراف أو داخل الأنسجة العمرانية القديمة، الأمر الذي يعطينا صورة للظروف القهرية التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة (فترة العشرية السوداء) بحيث شهدت انخفاض كبير في مستوى المعيشة داخل الأرياف وبالتالي الزيادة في معدلات النزوح الريفي[12].

وفي سنوات (1998-2008) تراجعت نسبة سكان الحضر مقارنة مع الفترة السابقة حيث بلغ معدل التحضر سنة 2008 حوالي 63% أي بنسبة زيادة وصلت إلى 4.7% وهذا راجع إلى جملة من الاعتبارات من بينها السياسة المنتهجة من طرف السلطة الجزائرية لتخفيف الضغط على المدن من خلال وضع البرامج لمختلف مشاريع السكن خاصة السكن الريفي الذي أفضى إلى نتائج ايجابية بحيث أدى إلى تثبيت نسبة معتبرة من سكان الأرياف في أماكنهم[13]، أما المرحلة الأخيرة الواقعة بين سنتي (2008-2015) يتبين فيها بوضوح الزيادة الكبيرة في نسبة سكان الحضر بحيث أصبحت النسبة أكثر من 70% من أجمالي السكان، وهي في الواقع ظاهرة تحتاج إلى التدخل من طرف المسئولين والمختصين لإيجاد مقاربات جديدة للحد من ظاهرة النزوح الريفي، وإذا كانت الإحصائيات خير دليل على وجود مشكلات، فإن الإحصائيات السابقة تدل بما لاشك فيه أن الجزائر تعاني من مشكلة الهجرات المكثفة لسكان الأرياف نحو المدن، وهي مشكلة في الواقع ذات أبعاد اقتصادية في المقام الأول تتحدد في تراجع النشاط الزراعي مما تترتب على ذلك تراجع الإنتاج الفلاحي وارتفاع الأسعار على مستوى المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة...الخ وهو ما يستدعي مرة أخرى الوقوف والتفكير مليا في هذه الظاهرة لإيجاد حلول سريعة لها والتخفيف من حدتها[14].

المبحث الثالث: التوزيع المجالي لسكان الجزائر

في هذا المساق يرى محمد السويدي في كتابه الموسوم بـ: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" أن سكان الجزائر يتوزعون مجاليا (جغرافيا) إلى ثلاث مناطق رئيسية حسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها وعلاقتهم بالظروف الطبيعية، وهذه المناطق الثلاث تتمثل في: المنطقة الصحراوية، ومنطقة السهوب ومنطقة التل[15]، أما توزيع السكان في هذه المناطق نجده قد تم بشكل غير متكافئ بحيث نجد أن نسبة 63.50% من سكان الجزائر يتواجدون في المنطقة الشمالية (التل)، و24.7% يتواجدون في الهضاب العليا (في منطقة السهوب)، و9.1% فقط في الجنوب[16].

وإحصائيات الجدول رقم (1) توضح بأن أغلبية التجمعات الحضرية تتركز في المناطق الشمالية بوجه عام.

مجالات البرمجة الإقليمية		التصنيف					المجموع
		ميتروبول	حضرية جغرافية	حضرية	مجاورة للمدن	نصف حضرية	
الشمال	وسط	1	5	38	40	131	215
	شرق	2	4	19	21	77	128
	غرب	1	4	24	24	81	134
	الشمال	4	13	81	90	289	477
الهضاب العليا	وسط	0	3	15	0	31	49
	شرق	0	8	23	0	80	111
	غرب	0	2	13	0	31	46
	هضاب عليا	0	13	51	0	142	206
الجنوب	شرق	0	5	16	0	28	49
	غرب	0	2	3	0	7	12

	هقار طاسيلي	0	0	2	0	5	7
	الجنوب	0	7	21	0	40	68
المجموع		4	33	153	90	471	751

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011

إن أغلبية التجمعات الحضرية تتمركز في الشمال بصفة عامة مع نوع من التوازن بين الوسط، الشرق والغرب، في مناطق الهضاب العليا تبقى الجهة الشرقية هي التي تجمع اكبر عدد من التجمعات الحضرية.

شكل 01: يمثل توزيع التجمعات الحضرية حسب مجالات البرمجة الاقليمية في 2008

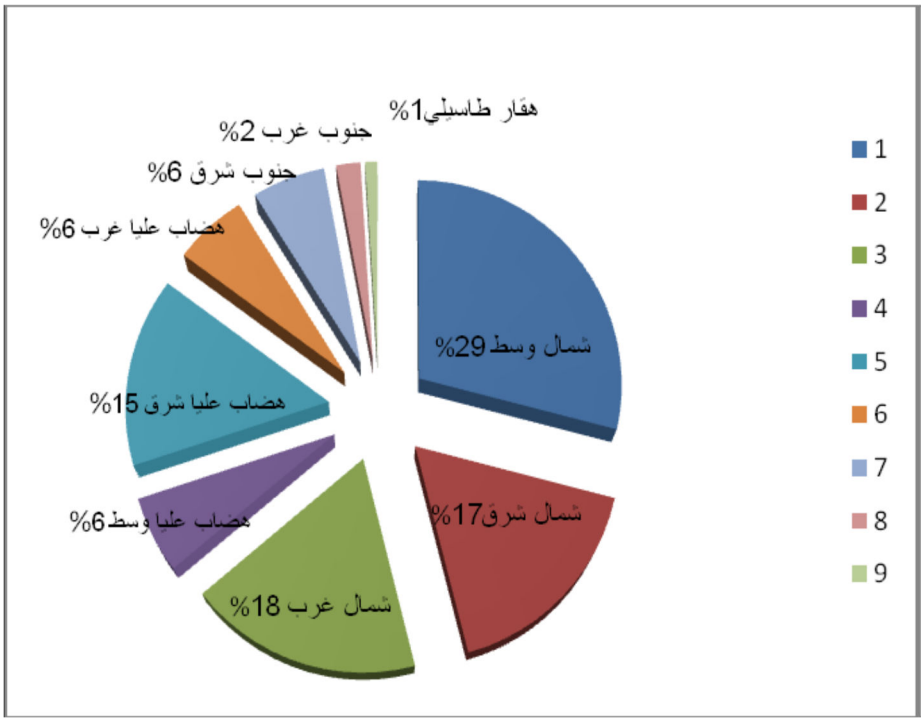

المبحث الرابع: الهجرة الريفية كميكانيزم للنمو الحضري في الجزائر

تتميز الهجرة الداخلية في الجزائر عموما بأنها هجرة ذات اتجاه واحد أي من الأرياف نحو المدن، الأمر الذي تسبب ولا يزال يتسبب في الكثير من المشاكل العمرانية في المدن مثل ظاهرة الهوامش (الأحياء القصديرية والضواحي التلقائية غير المخططة...الخ) وما يترتب عن ذلك من مشكلات أخرى منها على وجه التحديد تراجع النشاط الزراعي وبالتالي تراجع في الإنتاج الفلاحي، وهو ما يمس بطريقة مباشرة اقتصاد الوطن، كما أدت إلى ازدحام المراكز الحضرية وغيرها من المشكلات الأخرى[17].والمتتبع لظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر يمكن أن يميز بين مرحلتين أساسيتين: المرحلة الاستعمارية، ومرحلة ما بعد الاستعمار.

المطلب الأول: المرحلة الاستعمارية (الاستعمار كعامل أساسي في الهجرة الريفية)

إن المتأمل في تاريخ المجتمع الجزائري في بنيته وتركيبته يجد أن الهجرة الداخلية ترجع في الأساس إلى الخلل الموجود بين الإنسان الريفي والأرض، وهي علاقة في الواقع تأثرت بعامل خارجي يتمثل في الاستيطان الأوروبي في الريف الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة **1830**، وبما أن الاستعمار الفرنسي كما هو معروف عنه استعمار سكان وليس استعمار واستغلال فقط، فإنه من البديهي أنه سيبحث عن المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبي، وهو ما وقع بالفعل بحيث استقر عدد كبير من الأوروبيين في المناطق والسهول الشمالية التي تحدها جنوبا جبال الأطلس التلي، وإقامة نوع من الحدود تحد مراكز استقرار الأوروبيين بهدف حماية المستوطنين وطرد سكان هذه المناطق خارجها، وعندما اتسعت مناطق الاستيطان بدأ الأوروبيين يطالبون بالأسلحة لتكوين فرق عسكرية لمساعدة الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين[18].

ونتيجة للسياسة الاستعمارية المبنية على الاستيطان ونهب الأراضي الفلاحية تشكلت حركات سكانية وهجرات كثيفة، وقد اتخذت هذه الهجرة شكلين: هجرة إلى خارج الوطن (فرنسا، أوروبا، المشرق العربي)، وهجرة نحو المدن تحديدا نحو مزارع المعمرين، وقد دلت الإحصائيات أن نسبة سكان الحضر فيما بين سنتي (1954-1966) قد بلغت 10% كما قد سجلت إحصائيات الأمم المتحدة مساهمة الهجرة الريفية في الزيادة السكانية مابين (1960-1965) بنسبة قدرت بـ 54% وهو رقم يشير إلى النزوح الريفي الكبير نحو المدن[19].

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستعمار

يمكن التمييز في هذه المرحلة بين ثلاث محطات أساسية:

الهجرة في السنوات الأولى من الاستقلال (1962-1966): تميزت هذه السنوات بالآثار البالغة للاستعمار وتركته الثقيلة على مستوى الهجرة وبحسب السنوات الإحصائية فإن معدل النمو الحضري السنوي في الجزائر قد وصل إلى 30% من مجموع السكان، وأسباب هذا النزوح يعود إلى: دخول اللاجئين من البلدان المجاورة (تونس والمغرب) واستقرارهم في المدن التي تركها المعمرون، وكذا تبني الدولة الجزائرية السياسة الزراعة (التسيير الذاتي) التي لم تراعي خصوصية المجتمع ولم تتوافق مع مبادئ سكان الأرياف مما دفع بهم إلى الهجرة نحو المدن بحثا عن العمل[20].

المطلب الثالث:الهجرة أثناء النظام الاشتراكي

وذلك إبتداءًا من سنة 1966 بحيث تبنت الدولة الجزائرية النظام الاشتراكي الذي تضمّن مجموعة من المخططات التنموية، الأمر الذي صاحبه عملية تصنيع مكثفة مما أدى إلى هجرة ريفية على نطاق واسع بلغت 1.7 مليون نسمة، لكن مع بداية سنة 1987 بدأت معدلات الهجرة في الانخفاض، فقد وصلت إلى 1% مع نمو حضري لا يتجاوز 4% وهو ما يمكن تفسيره بالسياسة التي تبنتها الدولة الجزائرية آنذاك التي تدخل في إطار إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي والاستثمار فيه في مقابل صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية خاصة في قطاع التشغيل والسكن، إلا أن الأزمة التي شهدتها الجزائر منذ بداية سنة 1991 نتيجة التوقف في المسار الانتخابي وانتشار ظاهرة الإرهاب كانت لها انعكاسات سلبية على المناطق الريفية مما أجبر الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن بحثا عن الأمن[21].

المطلب الرابع: الهجرة الريفية في سياق التحولات الجارية

مع بداية تسعينات القرن 20 وفي ظل التحولات والتغيرات الجذرية المتمثلة في فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص وتوظيفه كبديل للقطاع العام أفرز كل ذلك جملة من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية منها على وجه التحديد الزيادة في نسبة البطالة التي بلغت في هذه المرحلة أكثر من 28% وما

ترتب عن ذلك تدني في مستويات المعيشة والزيادة من حدة أزمة السكن إلى جانب انتشار الجريمة والعنف بشتى أشكاله، ولا ننسى كذلك الدور الذي لعبته المأساة الوطنية (العشرية السوداء) التي قذفت بالآلاف نحو المدن والحواضر[22].

المبحث الخامس: النمو الحضري وانعكاساته على المجال في الجزائر

المطلب الأول: إشكالية التخطيط المادي ورهانات الأبعاد الثقافية و الاجتماعية

السكن هو إنتاج معماري يظل على الدوام مرتبط بالخصوصية الذاتية، إلا أن تعقد الحياة وظهور متطلبات جديدة يتعين وفقا لذلك إنشاء مباني جديدة كافية لاستيعاب مختلف فعاليات الإنسان المتجددة باستمرار[23]، وعلى هذا الأساس يستوجب على التخطيط أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية، والمقصود بالعوامل الثقافية في هذا المقام على حد رأي المعماري المصري "حسن فتحي": " أنها حصيلة تفاعل ذكاء الإنسان مع البيئة التي يعيش فيها في عمليات استفاء حاجاته الروحية والمادية"[24]، وبالتالي على المخطط في عمليات تصميمه أن يراعي الأبعاد المناخية والجوانب الفيزيولوجية للمدينة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة خصائص الإنسان الفسيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية عند تصميمه لمسكنه.

أما واقع التخطيط الحضري في الجزائر في بنيته وتركيبته في ضوء التوسع الحضري يبدو واضحا أنه قائم على أسس بيروقراطية ذو طبيعة فرنسية بحكم تبعية فكرية وتقنية موروثة عن استعمار طويل، ينظر إلى المدينة بصورة جامدة بحسب معايير كمية ووظيفية وأنماط مسبقة مبسطة من دون النظر إلى الأبعاد النوعية والمكانية والتاريخية، أي بصورة أدق الاعتماد على الأساليب الإنشائية في التصميم والبناء التي تتجسد في نمطية الإنشاء وإهماله لأهم العناصر الثقافية والاجتماعية وهو بذلك لا يعطي أهمية لحاجات الأسرة البيولوجية والثقافية والاجتماعية[25].

المطلب الثاني: إشكالية المركزية الحضرية والعلاقة بين المجال الحضري القديم والجديد

أدى التوسع العمراني في الجزائر إلى إهمال البيئة التاريخية وإحداث القطيعة بين التوسعات الحضرية الجديدة والمراكز الحضرية القديمة التي كانت مؤهلة لاحتضان الحياة الحضرية، الأمر الذي يشير إلى أزمة المركزية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على وظائف وأدوار المدينة، وتتعلق إشكالية المركزية بالخصوص

بإشكالية التراث العمراني وبالتحديد المدينة الإسلامية التي أهملت من طرف ملاكها الأصليين وإغفالها من جهة مشاريع إعادة التأهيل، كما قد أصبح السكن في المدينة القديمة (الأحياء العشوائية) إستراتيجية يراد بها الحصول على سكن في التجمعات السكنية الجديدة، وما زاد الأمر سوءا تصورات الدولة ونخبها التخطيطية التي لا تتوافق في الغالب مع خصوصيات المجتمع ومعطياته، وتمثل هذه الثنائية المتأزمة القائمة بين المدينة والتراث العمراني كأحد أبعاد الحالة الانفصامية للمدينة الجزائرية[26].

المطلب الثالث: إشكالية الهوامش

يقصد بالهوامش تلك المناطق التي بنيت في الغالب على أطراف المدينة والتي تتخذ توسعات عمرانية عشوائية تغيب فيها أدنى شروط ومعايير البناء المعمول بها، يعيش بداخلها أنماط من الجماعات تتميز بعزلتها وانفصالها وانغلاقها على نفسها وعدم قدرتها على المشاركة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى افتقارها الشديد إلى مختلف المرافق والخدمات الاجتماعية، وظاهرة الهوامش في الجزائر التي تتحدد أساسا في الأحياء القصديرية ترجع إلى جملة من العوامل على رأسها الهجرة الريفية المرهونة بعوامل اقتصادية في الأساس، فتباين الظروف الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية هو ما شكل في الواقع هجرة ريفية نحو المدن في ضوء عوامل الجذب والطرد السكاني، وإذا تمعنا النظر أكثر في هذه العوامل الاقتصادية نجدها تتحدد في قلة الخدمات، وقلة فرص العمل وارتفاع نسب البطالة، وقلة الاستثمارات أو انعدامها في المناطق الريفية عموما باعتبارها عوامل الطرد، أما عوامل الجذب فأبرز سبب سجل منذ عام 1966 في الجزائر في تشكيل الهجرة الريفية وخلق الأحياء القصديرية، يكمن في فرص العمل المتاحة في المدن خاصة في المجال الصناعي المتمركز حول الشريط الساحلي بالتحديد، وهو ما يمكن تفسيره برؤية "بارسونز" وملاحظاته حول "أسس قيام البيوت القصديرية" بحيث يرى "أن عمليات التصنيع تؤدي إلى قيام البيوت القصديرية، وتعزل هذه الأسر عن شبكتها القرابية في مرحلة أولى ثم تقلص حجم المجموعات العائلية إلى عائلات نووية، وتتحول المجموعة إلى وحدة سكنية استهلاكية لأنها فقدت وظيفتها الإنتاجية، ولم يبقى لها من دور سوى التنشئة الاجتماعية للأطفال وتحقيق التوازن النفسي للكبار[27].

وظاهرة الأحياء القصديرية في الجزائر هي في الواقع ظاهرة تشير إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية عميقة، من بينها أزمة السكن التي أصبحت الهاجس الأكبر الذي يلاحق السلطات بالرغم من الجهود المتواضعة التي بذلتها في سبيل التخفيف من هذه الأزمة (من خلال البرامج السكنية المخصصة)، والحديث عن الأحياء الهامشية لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعدى إلى ما هو أخطر من ذلك على اعتبار أن هذه الأحياء هي الموطن الأصلي لمختلف أشكال الجريمة، وهذا بحسب ما أثبتته مختلف الدراسات الاجتماعية والنفسية، التي عجزت السلطات المحلية عن حل مشكلاتها إلى الآن.

المبحث السادس: إشكالات البيئة الحضرية المستحدثة وانعكاساتها على المجال الحضري

مما لاشك فيه أن للبيئة الحضرية بكل أبعادها العمرانية والبشرية تأثير بالغ على سلوكيات الإنسان من حيث بناء وتكوين شخصيته أو في تشكيل ذهنيته وتفكيره، وإذا أسقطنا هذه الرؤية على الواقع الحضري في الجزائر سواء على مستوى تأثيرات البيئة العمرانية بكل مكوناتها على سلوكيات الإنسان الجزائري أو على مستوى تأثيرات هذه السلوكيات على المجال الحضري، نجد أنها في كلا المستويين علاقة يشوبها الكثير من القلق والتوتر وهو ما يظهر تداعياتها في الاستخدامات الخاطئة للأرض والمجال الحضري، كما يظهر كذلك على مستوى الخلل الذي أصاب العلاقات الاجتماعية الرابطة بين مستعملي المجال.

والمناطق الحضرية الجديدة في الجزائر التي صممت بهدف تخفيف الضغط على المدينة المركز والتحكم في نمو المدن وتنظيمها هي بمثابة الميدان الذي تظهر فيه سلوكيات المستعمل اتجاه المجال الذي يحتويه بوضوح، وهذا راجع إلى ما تملكه هذه المناطق من نماذج عمرانية والتي يمثلها "البناء العمودي" الذي صمم بعقلية معمارية في الغالب أهملت كل المعطيات الثقافية والاجتماعية وبجودة رديئة في أغلب الأحيان، الأمر الذي يمكن أن نلمسه من خلال مستوى العلاقات الاجتماعية واستخدامات الساكن اتجاه المجال .

المطلب الأول:على مستوى العلاقات الاجتماعية

أثبتت أغلب الدراسات التي أجريت حول موضوع واقع العلاقات الاجتماعية في البيئة الحضرية الجزائرية بوجه عام والبيئة الحضرية المستحدثة بوجه التحديد،

أن هناك خلل كبير على مستوى هذه العلاقات القائمة بين مستخدمي المجال، خاصة علاقات الجيرة التي أصبحت تبنى على أسس مكانية بمنطق القرب المكاني خصوصا في ضوء السكنات العمودية، وهذا له ما يبرره خاصة إذا علمنا أن مثل هذه النماذج العمرانية تبنى بمنهج مادي بحت من خلال جمع أكبر عدد ممكن من السكان في مساحة جغرافية صغيرة نسبيا، فهي بذلك هياكل تتحكم فيها مقاييس تقنية تتعلق بأبعاد الجدران وأحجام الغرف وأنظمة قاسية تسمح بسرعة الإنجاز، ناهيك عن الشكل الداخلي لهذا النمط الذي يتميز في الغالب بنمطية الغرف وأشكالها التي لا تتوافق في الغالب مع حجم الأسرة الجزائرية ومعطياتها البيولوجية والاجتماعية والنفسية، وهذا كله بإمكانه إنتاج وإعادة إنتاج علاقات اجتماعية سطحية محكومة بأبعاد مادية بحتة تغيب فيها أغلب العناصر الثقافية المتعارف عليها في الإرث الاجتماعي .

المطلب الثاني: استخدامات المستعمل للمجال السكني

يمكن قياس علاقة المستعمل بمجاله السكني من خلال استخداماته لهذا المجال على مستويين: المستوى الداخلي للمجال والمستوى الخارجي.

على مستوى المجال الداخلي: إن القراءة المباشرة في خصائص نمط العمران الحديث في الجزائر (السكن العمودي) تمكننا من فهم طبيعة العلاقة الواقعة بين المستعمل للمجال الحضري وبيئته العمرانية الحديثة، فقد كشفت العديد من الدراسات الميدانية على المستوى المحلي أن أغلب سكان العمارات يلجئون إلى إدخال تغييرات في مجالاتهم الداخلية بهدف التكيف مع متغيراتها، من بين هذه التغيرات توسيع داخل السكن فقد يكون هذا التوسيع بخلق مجالات مثل الشرفة بهدف توسيع حجم الغرفة أو الصالة لتتناسب مع حجم الأسرة، أو قد يكون هذا التغيير في شكل خلق مجالات أخرى كانت غائبة في هذا النوع من السكن مثل(وسط الدار) ليستوعب نشاطات الأسرة وفعالياتها وغيرها من التحويلات الأخرى، أما الساكن الذي لا تسمح له ظروفه المادية بإحداث تغييرات فقد تتحول ردة فعله إلى مقاومة ذاتية تظهر في الحد من نمو حجم العائلة[28].

على مستوى المجال الخارجي: من خلال الملاحظة العابرة على مستوى المجال الخارجي للبيئة الحضرية في الجزائر يمكننا أن نتأكد بوجود انتهاكات صارخة في حق هذا المجال، سواء تلك المجالات المعدة للراجلين أو تلك المخصصة لفضاءات لعب الأطفال أو المساحات الحرة ...الخ، خاصة إذا ترك المختص ثغرة في

التصميم ليجد المستعمل فرصة للتدخل بما يناسب حاجياته، كما أن ظاهرة التفرد وحب الذات في ضوء غياب الوازع الاجتماعي بإمكانها أن تخلق جو من المنافسة والصراع من أجل احتلال المجال العام بشتى الوسائل والطرق[29]، وكل هذه الانتهاكات بإمكانها أن تكون مؤشر قوي على الخلل الذي أصاب العلاقات الاجتماعية بين مستعملي المجال ومدى تأثير ذلك على المجال الحضري بوجه عام.

نتائج البحث:

تم التناول في هذه الورقة البحثية موضوع النمو الحضري وانعكاساته على المجال الحضري في المدينة الجزائرية في ضوء ديناميكية حضرية وقد تبين فيها بوضوح جملة من الاستنتاجات التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- النمو الحضري هو ظاهرة تعبر عن سلوك تظهر تداعياتها في النظام الحضري ككل تقوم بإنتاجه قوى حضرية تتعلق بأبعاد الحركة السكانية من حيث الهجرة (الداخلية والخارجية) ومن حيث الزيادة الطبيعية.

- المجال الحضري من الناحية السوسيولوجية يشير إلى ردة فعل أو نتيجة لسلوك ما، كما يعبر عن امتداد حضري يتشكل وفقا لمخرجات النمو الحضري التي يمكن تحديدها في الفعالية وطبيعة الأنشطة الممارسة داخل النسيج الحضري، إلى جانب طبيعة استخدامات الأرض.

- تعتبر المرحلة الاستعمارية في الجزائر (1830-1962) من أهم المراحل التي يمكن من خلالها فهم ديناميكية النمو الحضري والمساقات التي يتخذها وما يترتب عن ذلك من تغيرات في المجال الحضري للمدينة الجزائرية.

- تعتبر الهجرة الريفية الأساس الذي يقوم عليه النمو الحضري في الجزائر وهي ظاهرة - الهجرة الريفية- ترجع في الأساس إلى عوامل تاريخية تتمثل في الخلل الذي أصاب العلاقة بين الإنسان الريفي والأرض بحيث يعتبر الاستعمار الفرنسي هو السبب الرئيسي في ذلك، وإلى عوامل اقتصادية (مادية) تتمثل في التناقض الواقع بين عالم الريف والمدينة من حيث المغريات المادية التي تملكها المدينة (توفر مناصب الشغل، توفر الخدمات) في مقابل فقر الأرياف والنقص الشديد في الخدمات.

- انعكاسات النمو الحضري على المجال في الجزائر تظهر في شكل إشكالات تتحدد على مستويات متعددة أهمها: مشكلات تتعلق بالتخطيط الحضري الذي يغلب عليه

الطابع المادي والنظرة الإقصائية للخصوصية الثقافية لمستعملي المجال، ومشكلة المركزية الحضرية من حيث الانفصام الحاصل بين المراكز الحضرية الحديثة والقديمة، وإشكالية الأحياء الهامشية وما يترب عنها من مشكلات اجتماعية مثل الجريمة، ومشكلات البيئة الحضرية التي تتحدد على مستوى خلل العلاقات الاجتماعية والاستخدامات الخاطئة للأرض والمجال.

خاتمة:

في الأخير نخلص من خلال هذا المقال إلى أن المجال الحضري هو المدينة كبناء فيزيقي اجتماعي ثقافي تتسم بنمط من العلاقات المتبادلة والمشتركة في حيز أو فضاء حضري محدود، ويتسم أيضا بالحركية الدائمة وهذا ما يشار إليه بالنمو الحضري كما ورد في نتائج الدراسة.

ونستنتج أن النمو الحضري هو حتمية ديناميكية ويجب مواكبة هذا النمو الحضري وتحدياته عن طريق سن القوانين العمرانية وسياسات التعمير وأجهزة التخطيط ، وكذا تدخل هيئات الجماعات المحلية والمجتمع المدني بهدف حماية المجالات الحضرية في ظل ديناميكية النمو الحضري.

الهوامش:

[1]- ساطع سناء عباس وأحمد عبد الستار كميلة، ديناميكية النمو الحضري في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد: 26، 2012، ص 240.

[2]- نفس المرجع، ص 242.

[3]- سمية عبد المحسن، حول مفهوم المجال العام وجدوى دراسته في مجتمعاتنا، متاح على موقع: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، يوم 2019/11/12 على الساعة 19:05 ، الرابط:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1451:2016-05-09-10-53-08&catid=125:2013-02-11-21-59-45&Itemid=554

[4]- الطاهر لعشيبي، النمو الحضري وإشكالية التسيير المستدام للمجالات العمرانية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد: 3 مارس 2016، ص 302.

[5]- باية بوزغاية ، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15 جوان 2014، ص 39.

[6]- الطاهر لعشيبي، مرجع سابق، ص 302.

[7]- بوبكر حربوش، النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة أي سياسة للمدينة؟، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24 جوان 2017، ص 195.
[8]- بوبكر حربوش، مرجع سابق، ص 195.
[9]- نفس المرجع، ص 196.
[10]- الطاهر لعشيبي، مرجع سابق، ص 305.
[11]- بوبكر حربوش، مرجع سابق، ص 196.
[12]- الطاهر لعشيبي، مرجع سابق، ص 306.
[13]- نفس المرجع، ص 307.
[14]- الطاهر لعشيبي، مرجع سابق، ص 307-308.
[15]- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 71.
[16]- بوبكر حربوش، مرجع سابق، ص198.
[17]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 71.
[18]- نفس المرجع، ص ص 72-74.
[19]- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر(1988-2008)، رسالة دكتوراه، علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص222-223.
[20]- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر الظاهرة القديمة الجديدة، مجلة: علوم الإنسان والمجتمع، العدد: 6 جوان 2013، ص 153-154.
[21]- نفس المرجع، ص 154-155.
[22]- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر الظاهرة القديمة الجديدة، نفس المرجع، ص 156-157.
[23]- خالد السلطاني، حديث في العمارة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1958، ص 167.
[24]- حسن فتحي، العمارة والبيئة، كورنيش النيل، القاهرة، ص 11.
[25]- معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر (جذورها، واقعها، آفاقها)، مجلة عمران، العدد ISSUE/16، ربيع 2016، ص 9- 10.
[26]- نفس المرجع، ص 24.
[27]- أحمد لدرم، البيوت القصديرية وعلاقتها بجنوح الأحداث، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2017-2018، ص 60.
[28]- بلقاسم الديب، مجلة دمشق: البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر(حالة مدينة باتنة)، المجلد 25، العدد الأول والثاني، جامعة دمشق، 2009، ص 437-438.
[29]- نفس المرجع، ص 439-447.